

Distr.: General  
21 October 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

## المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343). وكان معروفاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. V))، وتقرير الأمين العام ذو الصلة عن تنفيذ توصيات المجلس (A/70/338 و Corr.1، الفرع الثالث).

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقارير الآتية الذكر مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وممثلين آخرين للأمين العام، وكذلك مع رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات وأعضائها. وقدمت الأمانة العامة معلومات وتوضيحات إضافية، نُوجت بردودٍ كتابيةٍ وردت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣ - ويُقدم التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢. ويقدم الأمين العام طيه ما استجد من معلومات بشأن مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ تقديم تقريره المرحلي السنوي الثاني عشر (A/69/360)، بما في ذلك رده على الطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤. وتتفحص اللجنة الاستشارية في هذا



الرجاء إعادة استعمال الورق

231015 231015 15-18131 (A)



التقرير التوصيات الرئيسية التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (الفرع الثاني)، وتناقش المسائل ذات الصلة بالجدول الزمني للمشروع ونطاقه (الفرع الثالث)، ومتطلبات المشروع وحالته المالية، والتكاليف ذات الصلة (الفرع الرابع)، والتدابير المؤقتة بخصوص المهام التي يؤويها مبنيا مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي (الفرع الخامس).

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أوردت جملة أمور في الجزء الثامن من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، منها ما يلي: (أ) أكدت من جديد التزامها بتحديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، وطلبت إلى الأمين العام أن يعرض عليها مقترحات مستقبلية بشأن تجديد هذين المبنىين في مشروعين منفصلين خارج نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، عن طريق الإجراءات المقررة، لتتظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها؛ (ب) سلمت بضرورة تمويل العجز النهائي للمشروع بمبلغ قدره ٤٠٠ ٨٥٢ ١٥٤ دولار، وقررت أن تعتمد ذلك المبلغ للصندوق العام؛ وأذنت للأمين العام ببيع نفس المبلغ في الصندوق العام.

ثانيا - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٥ - قُدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ((A/70/5 (Vol. V)) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ الذي طلبت فيه الجمعية من المجلس تقديم تقرير سنوي بهذا الصدد. ويُقيّم المجلس في تقريره التقدم المحرز، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، فيما يتعلق بتكاليف المشروع وجدوله الزمني ونطاقه وتسليمه وتحقيق الحد الأقصى من فوائده. وترد الاستنتاجات الرئيسية للمجلس في موجز التقرير. وترد التوصيات الخمس للمجلس في الفقرات من ١٧ (أ) إلى (هـ) من موجز تقريره، أما ردود الأمين العام فترد في الفرع الثالث من تقريره عن تنفيذ توصيات المجلس (A/70/338 و Corr.1).

التقدم المحرز عموما والتقييم

٦ - يتضمن الشكل الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ((A/70/5 (Vol. V)) موجزا للمراحل الرئيسية من إعداد الاستراتيجية والميزانية اللازمين لتنفيذ المخطط العام. ويلاحظ المجلس أن المشروع شهد، منذ تقديم التقرير السابق للمجلس بهذا الشأن في عام ٢٠١٤، التطورات التالية (المرجع نفسه الفقرة ٤ من الفرع ألف): (أ) إنجاز القدر الأكبر من مبنى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (وإنجاز القدر الأكبر من الأعمال المتبقية في الطابق

السفلي الشمالي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤؛ (ب) إنجاز القدر الأكبر من مبنى التفتيش الشمالي، مع تسليمه فعلياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ (ج) صدور شهادة بإنجاز مبنى الأمانة العامة وتسليمه النهائي في أيار/مايو ٢٠١٥. وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على أن إنجاز القدر الأكبر مبنى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، بناء على جدول زمني مختصر، للسماح بعقد المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية في ذلك المبنى، شكّل إنجازاً هاماً بالنظر إلى التعطيل الذي سببته تأخيرات سابقة في المشروع وتأثير عاصفة ساندي (المرجع نفسه، الفقرة ٦ من الموجز).

٧ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضاً أن من المتوقع الآن إكمال المشروع، بما في ذلك جميع أعمال التشييد الرئيسية المتبقية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أي بعد ثلاث سنوات تقريباً من الموعد المقرر أصلاً في الاستراتيجية الرابعة المعجلة (انظر أيضاً الفقرة ٢٤ أدناه). وأن المشروع سينتهي دون تجديد المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي كما كان مقرراً في البداية (انظر الفرع الخامس أدناه).

٨ - ويفيد مجلس مراجعي الحسابات بأن تكلفة الأعمال المتبقية من المشروع تقدر بمبلغ ٣٥ مليون دولار، بما في ذلك (أ) هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت وإنشاء المساحات الخضراء؛ (ب) والأعمال المتعلقة بممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨ (A/70/5 (Vol. V)، الفقرات ٧ و ٨ و ١٥ من الموجز). وبالإضافة إلى ذلك يشير المجلس إلى أن الإدارة أضافت أعمالاً جديدة منذ صدور تقريره السابق، وهي الترتيبات المؤقتة لنقل الوظائف التي يؤويها مبنى الملحق الجنوبي، والقيام بأعمال محدودة في مبنى المكتبة، بكلفة مقدرة بمبلغ ١٤ مليون دولار تُعطي من الميزانية الحالية للمخطط العام (انظر الفقرة ١١ (أ) أدناه). وبذلك تُقدر جملة الاحتياجات حتى إنجاز المشروع بمبلغ ٤٩ مليون دولار (انظر الفقرة ٤٥ أدناه).

#### التكاليف النهائية المتوقعة

٩ - أشارت الجمعية العامة في الجزء الثامن من قرارها ٦٩/٢٧٤ ألف إلى أن التكلفة النهائية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، كما عرضها الأمين العام، بلغت ٢٣٠٤,٨ ملايين دولار<sup>(١)</sup> (انظر الفقرة ٤٩ أدناه). ويعكس ذلك المبلغ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بإلغاء مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي من نطاق المشروع. ويشير مجلس مراجعي

(١) أفاد مجلس مراجعي الحسابات بأن التكلفة الصافية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر بلغت ٢٣٠٩ ملايين دولار، بما في ذلك ٤,٢ ملايين دولار لتغطية تكاليف المركز الثانوي للبيانات، ممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام (انظر A/70/5 (Vol. V)، الفقرة ٣)

الحسابات إلى أن مبلغ ٦٥ مليون دولار المرصود للمبنيين في الميزانية استُخدم لتغطية زيادة تكاليف مبانٍ أخرى أُقيمت ضمن نطاق المشروع، وذلك لتفادي قسمة أنصبة مقررّة إضافية على الدول الأعضاء. ويشير المجلس إلى أن من المهم التنويه بأن تلك هي تكلفة إنجاز مشروع ذي نطاق مقلص بدرجة كبيرة (بتحديد ثلاثة مبانٍ عوضاً عن خمسة) بتكلفة أعلى مما كان مقرراً في البداية، وإن كانت تجاوزات التكاليف المتوقعة قد انخفضت وفقاً لذلك على ما يبدو بمقدار ٦٥ مليون دولار (انظر (A/70/5 (Vol. V)، الفقرة ٤ من الموجز).

١٠ - ويشير المجلس إلى أنه، وإن لم تتغير التكلفة الإجمالية النهائية المتوقعة للتشييد، فقد حدثت تغييرات كبيرة في تكلفة العناصر الفرعية للمشروع منذ أن قدم المجلس تقريره الأخير (المرجع نفسه، الفقرة ١٤ من الفرع باء). وقد زادت التكلفة المقدرة لأعمال التشييد الرئيسية المتبقية التي سينجزها مكتب خدمات الدعم المركزية بمقدار ٨,٥ ملايين دولار منذ عام ٢٠١٤، بما يشمل العناصر التالية (المرجع نفسه، الجدول ٤):

(أ) أبلغت الإدارة في البداية عن تكلفة مقدرة لهدم مبنى المرج الشمالي المؤقت قدرها ١,٩ مليون دولار؛ غير أن التكلفة الصافية المقدرة<sup>(٢)</sup> ارتفعت الآن إلى ١٥,٤ مليون دولار (انظر الفقرات ٣٤-٣٨ أدناه)؛

(ب) خُفضت التكاليف المقدرة لإنشاء المساحات الخضراء بمقدار ٣ ملايين دولار، وتكاليف الأعمال المتعلقة بممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨ إلى مليوني دولار.

١١ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضاً وجود عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في تقديرات تكاليف المشروع، وهي تشمل ما يلي (A/70/5 (Vol. V)، الفرع باء، الفقرات ١٥-٢٠):

(أ) وجود عدد كبير من طلبات التغيير المتعلقة بالعقود (نحو ٣٠٠ ٤ طلب تغيير لغاية آذار/مارس ٢٠١٥)<sup>(٣)</sup>؛

(ب) غيّرت الإدارة الموقف الذي أعربت عنه عام ٢٠١٤، وهو أن أي خطة لنقل مهام مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي لا يمكن تمويلها من المخطط العام لتجديد مباني

(٢) التكلفة المبلغ عنها هي التكلفة الصافية المقدرة للهدم، وتُستثنى منها الأصول التي يُسمح للمقاول بالاحتفاظ بها.

(٣) وفقاً لمجلس مراجعي الحسابات، قامت الإدارة، استجابة لأوجه عدم اليقين المتعلقة بحالة المباني، باعتماد استراتيجية سمحت لأعمال التشييد أن تبدأ باستخدام تصاميم غير مكتملة بدلا من انتظار وثائق التصميم المفصلة بشكل كامل. وقد أضاف هذا النهج مخاطر وحالات عدم يقين وتكلفة على المشروع.

المقر، وسوف تتطلب تمويلاً إضافياً (لم يدرج مبلغ ١٤ مليون دولار في التكلفة النهائية المتوقعة الواردة في التقرير المرحلي الثاني عشر). وعوض ذلك، أكدت الإدارة أن باستطاعتها الآن التمويل عبر استخدام أموال المشروع المخصصة لتغطية العجز المحتمل في المبالغ المستردة من شركات التأمين بسبب الأضرار التي نجمت عن العاصفة ساندي والتي لم تعد لازمة<sup>(٤)</sup>؛

(ج) ليس هناك من مخصصات للطوارئ تتيح التخفيف من أية ضغوط مستقبلية تتعلق بتكاليف الأعمال المتبقية، ذلك أن مخصصات الطوارئ قد استنفدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(د) في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ظل ١١ من أصل ٢٤ عقداً قائماً في وقت ما زالت تتواصل فيه الأعمال في إطار التسليم النهائي. ومع أنه من المحتمل أن تتراجع المخاطر مع اقتراب الإنجاز، لا يزال هناك خطر تكبد تكاليف إضافية محتملة أثناء إغلاق العقود المتبقية تنجم عن طلبات التغيير ومطالبات محتملة من المتعاقدين.

١٢ - وقد شكك مجلس مراجعي الحسابات مرارا وتكرارا في موثوقية النهج الذي تتبعه الإدارة في تقدير التكاليف (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣ و ٢٠). ووفقا للمجلس، لم تنفذ الإدارة توصيات المجلس السابقة إلا جزئياً من خلال النهج الذي تتبعته للتنبؤ. وفي رأي المجلس، فإن الاختلافات الكبيرة في تقديرات التكاليف على مدى فترة من الزمن تقوض الثقة في درجة التعويل عليها. وبالنظر إلى عدم دقة تقديرات التكاليف السابقة، يرى المجلس أن الأمانة العامة ينبغي لها أن تتحقق من أن مبلغ ٤٩ مليون دولار لإنجاز الأعمال المتبقية يعد توقعاً معقولاً. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ المجلس أن التكلفة النهائية المتوقعة للتشييد لم تتغير منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى أن اتخذت الجمعية العامة قراراً بإسقاط مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي من المشروع في آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر الفقرة ٤ أعلاه).

تحقق فوائده المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٣ - يتضمن الفرع السادس من التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر (A/70/343) معلومات تتعلق بفوائد المخطط العام لتجديد مباني المقر التي يرى الأمين العام أنها تحققت. فهو يوضح في التقرير أن المشروع قد حقق النتائج والفوائد التي توقعتها منه الدول الأعضاء

(٤) وفقاً لمجلس مراجعي الحسابات، فقد أبلغ الأمين العام في السابق الدول الأعضاء بأن تغطية التأمين الإجمالية تبلغ ١٥٠ مليون دولار، وأنه سيتم تقديم مطالبة بقيمة ١٤٨,٩ مليون دولار من أصل هذا المبلغ (انظر A/67/748). وتشير المعلومات المقدمة إلى المجلس إلى أنه لما كان مستوى كل من التغطية والمطالبة يقل عن المبلغ به، فقد غطت التسوية النهائية خسائر الأمم المتحدة.

وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. فبعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، أصبح مجمع المقر يتسم بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة، وخالياً من المواد الخطرة، ويمثل لأنظمة البناء والوقاية من الحرائق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة، ويتيح إمكانية الدخول الميسر لجميع الأشخاص إتاحة كاملة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و ٣١).

١٤ - ويؤكد مجلس مراجعي الحسابات أن بعض فوائد المشروع مباشرة وبإدوية للعيان، إذ تتيح المباني والطوابق السفلى المحددة الآن بيئة عمل أكثر حداثة تُشغّل بنظم ومعدات أكثر تطوراً، كما تتيح قدرأً أكبر من الأمن لجزء كبير من المجمع. وقد أُجُزت تلك التحسينات مع الحفاظ على التراث المعماري والجمالي الهام وعلى حسن سير العمليات المعتادة (A/70/5 (Vol. V)، الفرع هاء، الفقرة ٤٥).

١٥ - لكن، على نحو ما أفاد به مجلس مراجعي الحسابات سابقاً، فقد كانت النواتج المتوقعة من المشروع نوعية، وغير محددة بوضوح، وتفتقر إلى مقياس موضوعي للحكم على نجاحها ولحساب عائد الاستثمار الذي أنفق فيها (المرجع نفسه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمة مسألة متصلة ببعض فوائد المشروع القابلة للقياس الكمي، هي كيفية قياس هذه الفوائد وما الأدلة المقدمة لإثبات أن هذه الفوائد القابلة للقياس قد تحققت بالفعل. ويوضح الأمين العام في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر أن الفوائد التي حققها المشروع تشمل تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة باستهلاك الطاقة بنسبة ٤٥ في المائة، وتخفيض استهلاك المياه العذبة بنسبة ٤٠ في المائة (A/70/343، الفقرة ٣١). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التخفيضات في استهلاك الطاقة والمياه العذبة المذكورة أعلاه هي توقعات تستند إلى نماذج هندسية.

١٦ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمانة العامة قدمت، في مختلف المناسبات، تفسيرات عديدة لعدم إحراز تقدم صوب إثبات تحقيق أهداف الاستدامة المتعلقة بالطاقة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، ويشمل ذلك على وجه التحديد ما يلي:

(أ) أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت اللجنة بأن الاحتياجات من الكهرباء في المقر لا يتوقع أن تنخفض وأن اعتماداً يبلغ ٩٠٠ ٩٢٩ ٢٥<sup>(٥)</sup> دولار قد أُدرج في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لتغطية

(٥) يوضح الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/55/117 (الفقرة ٧)، في جملة أمور، أن تكاليف الطاقة التي تستهلكها الأمم المتحدة، وهي بالفعل من أعلى التكاليف في مدينة نيويورك، سوف يطرّد تزايدها

تكاليف المنافع (بما في ذلك مبلغ ٨٠٠ ٨٨٥ ٢٠ دولار للكهرباء). وأبلغت اللجنة أنه على الرغم من تسجيل انخفاض عام في استهلاك الطاقة، فإنه يتوقع أن تظل نفقات الكهرباء عند مستوياتها الحالية بسبب التحول من التبريد بالبخار إلى التبريد بالكهرباء (تكلفة الكهرباء مرتفعة نسبياً أكثر من تكلفة البخار). وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع مكتب خدمات الدعم المركزية أن يؤدي تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتشييد الجارية في عام ٢٠١٦ إلى زيادة استهلاك الطاقة (A/70/7، الفقرة ثامنًا - ٩٦)؛

(ب) أثناء النظر في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه لن يتسنى إجراء مقارنة مفيدة بين الاستهلاك قبل المخطط العام وبعده إلا بعد إزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت، لأن الطاقة والمياه المستهلكة حالياً في مبنى المرج الشمالي المؤقت غير مفصولة عن تلك المستهلكة في باقي مباني المقر (انظر أيضاً الفقرة الفرعية ١٦ (ج) أدناه). ولن تتاح المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية إلا بعد مرور دورة فوتر سنة سنوية كاملة على إزالة مبنى المرج الشمالي، مما يمكن من مراعاة التغيرات الموسمية مراعاة تامة<sup>(٦)</sup>؛

(ج) أُبلغ المجلس في مراجعته السابقة للحسابات بأن الأمانة العامة تعتزم البدء في الإبلاغ عن أوجه الكفاءة المتعلقة بالطاقة في نهاية عام ٢٠١٥، وبأنها تقوم بتركيب معدات ونظم لجمع البيانات عن استهلاك المرافق وتعتزم تقييم الأداء مقابل الاستهلاك قبل المشروع لكل مبنى على حدة (A/70/5 (Vol. V)، الفرع دال، الفقرة ٥٤). وفي آخر مراجعة للحسابات، أُبلغ المجلس بأنه لم تكن نظم إدارة المباني التي ستتيح جمع البيانات عن استهلاك المنافع والكفاءة في استخدام الطاقة تعمل بصورة كاملة حتى آذار/مارس ٢٠١٥، ولذلك فليس من الممكن في المرحلة الحالية قياس مدى تحقيق الفوائد المتوقعة (A/70/5 (Vol. V)، الفرع هاء، الفقرة ٤٦).

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفوائد التي تحققت من المخطط العام لتحديد مباني المقر، وهي تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، وتخفيض

من مبلغ يقدر بنحو ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١ إلى مبلغ يتوقع أن يصل إلى ٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٧ (دون إنجاز مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر).

(٦) تلاحظ اللجنة الاستشارية استناداً إلى المعلومات التي تلقتها، عند الاستفسار، أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحتفظ بسجلات مفصلة عن استهلاك الطاقة في كل طابق على حدة، وأنه يمكن التثبت من أي وفورات تتحقق في استهلاك الطاقة بفضل المشروع المقترح تنفيذه في مقر اللجنة عن طريق بيانات مقارنة حقيقية.

انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة باستهلاك الطاقة بنسبة ٤٥ في المائة، وتخفيض استهلاك المياه العذبة بنسبة ٤٠ في المائة، هي توقعات تستند فقط إلى نماذج هندسية ولم تدعم بالبراهين. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن التوضيحات التي قدمها الأمين العام والمبينة في الفقرة ١٦ (أ) إلى (ج) أعلاه تفتقر إلى الاتساق. وعلاوة على ذلك، ومع إنجاز القدر الأكبر من أعمال المباني الثلاثة المتبقية في نطاق المخطط العام لتحديد مباني المقر وبدء تشغيلها (مبنى الأمانة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ومبنى المؤتمرات في شباط/فبراير ٢٠١٣، ومبنى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، ترى اللجنة أن البيانات عن استهلاك المرافق كان يجب أن تكون قد أتاحت بالفعل لقياس الفوائد التي تحققت بالمقارنة مع أنماط الاستهلاك في المرافق قبل المخطط العام لتحديد مباني المقر.

١٨ - وعند الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية بأن المجلس لم يتمكن من النظر في أداء الطاقة في وقت مراجعة الحسابات وبأن استعراض المزايا المبينة في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام سيكون عنصراً رئيسياً من عناصر المراجعة المقبلة للحسابات التي سيقوم بها المجلس. وتلاحظ اللجنة عدم وجود بيانات للتحقق من بعض المزايا القابلة للقياس الكمي المذكورة في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ينبغي، حسبما أفيد، أن تكون جميع الفوائد القابلة للقياس الكمي المستمدة من المخطط العام لتحديد مباني المقر مدعومة بالبراهين. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم بيانات في هذا الصدد إلى مجلس مراجعي الحسابات خلال فترة المراجعة السنوية المقبلة لحسابات المخطط العام لتحديد مباني المقر.

١٩ - وعلاوة على ذلك، يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه يتعين على الإدارة أن تبين الفوائد الناشئة عن استثمار الدول الأعضاء لمبلغ ٢,٣ بليون دولار وإلى أنه ينبغي أن تشمل الإنجازات التي حققها المشروع الفوائد المالية وغير المالية للمخطط العام لتحديد مباني المقر، بما في ذلك إجراء تقييم موضوعي للإنجاز مقارنة بالنواتج المذكورة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥) وتكرّر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقارير عن المزايا الفعلية للمشروع، بالمقارنة مع المزايا المقررة وذلك في إطار التقرير المرحلي السنوي المقبل عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر، بما في ذلك التقرير النهائي عن المشروع (A/69/529، الفقرة ١٥؛ انظر أيضاً الفقرة ٥٠ أدناه).

٢٠ - ويرى مجلس مراجعي الحسابات أيضاً أن هناك فائدة أكبر يمكن تحقيقها وتمثل في الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/70/5 (Vol. V)،

الفرع هاء، الفقرة ٤٨). ويشير المجلس إلى أنه من المهم، إذ تبدأ الإدارة سلسلة من المشاريع الكبرى، في سياق القيود المالية، أن تقلص تجاوزات التكاليف إلى أدنى حد وتُحسن القيمة بأقصى قدر من أجل تخصيص المزيد من تبرعات الدول الأعضاء. ووفقاً للمجلس، وبخلاف معظم المنظمات، لا يتوفر لدى الأمم المتحدة نهج مكرس لإدارة المشاريع الكبرى وضمان إنجازها، مما يجعل من الصعب ترسيخ الدروس المستفادة (انظر الفقرة ٢٣ أدناه). ولقد أصدر المجلس ورقة عن الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر تستند إلى معرفة أوسع نطاقاً بأفضل الممارسات في المشاريع الكبرى.

الورقة التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات عن الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات ورقة عن الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤<sup>(٧)</sup>، استناداً إلى عمله على المشروع في السنوات الإحدى عشرة الماضية وتوسيع نطاق المعرفة بأفضل الممارسات. ولاحظ المجلس في هذا الشأن أن تنفيذ المزيد بنفس الموارد قدرة سيتعين على الأمم المتحدة تطويرها في المستقبل، مع القبول بتجاوز تكاليف المشاريع الكبرى بقدر أقل ناهيك عن تبديد الموارد الشحيحة. ويعرب المجلس عن الأمل في أن تكون الورقة ذات قيمة بالنسبة إلى الإدارة، والمكلفين بالإدارة، وممثلي الدول الأعضاء الذين يضطلعون بمسؤولية الإشراف على التمويل المقدم إلى هذه المشاريع.

٢٢ - وتشمل الورقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ثمانية مواضيع: إدارة الأصول على كامل دورة الحياة؛ الحصول على أفضل بداية ممكنة؛ الإدارة والضوابط والضمانات؛ تحديد الأدوار في دورة حياة البرامج؛ استراتيجيات التجارة والشراء؛ إدارة المخاطر وحالات الطوارئ؛ التكاليف والوقت والتنبؤ بالنواتج؛ إدارة حوافز الأوراق المالية والقدرة التنظيمية. وتسلط الورقة الضوء على بعض الدروس الأهم والأشمل التي تنطبق سواء على مستوى المشاريع المحددة أو على المستوى المؤسسي. ويرى المجلس أن الأمم المتحدة سوف تستفيد كثيراً من استخلاص الدروس في عدد من المجالات الرئيسية. ومن الأهمية الحيوية، في رأي المجلس، أن تبدأ المشاريع الكبرى بداية ناجحة نظراً إلى أن التجربة تبين أنه من الصعب

(٧) United Nations Board of Auditors: "Lessons from the United Nations Capital Master Plan" December 2014

متاح في الموقع الشبكي التالي:

<http://www.un.org/en/auditors/board/pdfs/Lessons%20from%20the%20Capital%20Master%20Plan>

والمكلف إعادة الأمور إلى نصابها. وتمثل الممارسة الفضلى في إخضاع أي مشروع من المشاريع الكبرى لمستوى عال جدا من التمحيص والحصول على تأكيدات من خبراء مستقلين قبل اتخاذ أي قرار ببدء أو إطلاق أي مرحلة من مراحل إنجازه الرئيسية أثناء دورة حياة المشروع. وهذا يتطلب توخي الفعالية على مستوى الإدارة وصنع القرارات منذ بداية المشروع، مع اتساق أشكال المساءلة وتفويض السلطات وتحديد المخاطر وحالات الطوارئ بوضوح على نحو يتسم بالشفافية والصراحة في صلب استراتيجية التنفيذ، وتوفير فريق وسلسلة إمداد للمشروع يتسمان بالتعاون والتكامل. وترحب اللجنة الاستشارية بالورقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن الدروس المستفادة من المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر.

٢٣ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس أقرَّ بأن هناك بوادر تشير إلى أن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تدمج تلك الدروس في النهج الذي تتبعه في تنفيذ المراحل الأولى من المشروع، من قبيل إدراج التكاليف المرتبطة بالمشروع في الميزانية منذ البداية (A/70/5 (Vol. V)، الفرع هاء، الفقرة ٤٨). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أنها أبلغت أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بأن الأمانة العامة بصدد وضع المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد التي من المتوقع أن تكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبأن الأمانة العامة ستضع بعد ذلك نهجا موحدًا لبيع في التخطيط للطوارئ وإدارتها (A/70/7، الفقرة حادي عشر - ٢٠). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد التي تنفذها المنظمة وتتطلع إلى استكمال هذه المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتؤكد اللجنة مرة أخرى أهمية تحديد الدروس المستخلصة وتوثيقها وتطبيقها على المشاريع الكبرى الواسعة النطاق التي ستنفذ مستقبلاً (A/69/529، الفقرة ١٦).

### ثالثاً - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه

٢٤ - يصف الأمين العام في تقريره المرحلي الثالث عشر (A/70/343، الفقرة ١) المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر بأنه مشروع اكتمل في الآونة الأخيرة، مع عدد من أنشطة التشييد الثانوية التالية لفترة تجديد مبادئ المقرر إلى ما بعد إغلاق حياة مكتب المخطط العام لتجديد مبادئ المقرر في تموز/يوليه ٢٠١٥. ولكنه يقرّ، في نفس التقرير، بأنه سيحري هدم مبنى المرح الشمالي المؤقت وفقاً لنطاق المشروع الذي صدر به تكليف، ويذكر أن مكتب خدمات الدعم المركزية

سيتولى إدارة الأنشطة المتبقية التي من المنتظر الانتهاء منها في أواخر عام ٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرتان ٦ و ١٥). وطلبت اللجنة الاستشارية إيضاحات عن حالة المشروع من مجلس مراجعي الحسابات، وأبلغت بأن المخطط العام لتجديد مباني المقر ما زال جارياً نظراً إلى أن عدداً من الأنشطة في حدود نطاق المشروع الموافق عليه لم يكتمل بعد. وفي أعقاب إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، تولى مكتب خدمات الدعم المركزية المسؤولية عن إنجاز المشروع، بما في ذلك بعض الأشغال الرئيسية، وبالأخص ما يلي: (أ) هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت الذي سيبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ (ب) تصميم المناظر الخارجية الطبيعية الذي سيحدث في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ بعد هدم مبنى المرج الشمالي؛ (ج) أعمال ممري الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨، المتوقع أن تستغرق ١٢ شهراً وأن تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة أنه في حين قد أنجز قسم كبير من المباني الرئيسية (مباني الأمانة العامة والجمعية العامة والمؤتمرات) بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الأمر الذي يعني أساساً أن المباني متاحة للاستخدام، لا تزال الأعمال الواردة في قائمة العيوب الطفيفة/الإصلاحات جارية (انظر أيضاً الفقرة ٥١ أدناه). وبيّن الشكل الرابع في تقرير المجلس الجدول الزمني الأصلي مقارنة بالجدول الأصلي المنقح لإتمام المشروع (A/70/5 (Vol. V)، الشكل الرابع). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات أن المخطط العام لتجديد مباني المقر مشروع جارٍ.

٢٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضاً إيضاحات عن حالة المشروع من الأمانة العامة التي أكدت لها ما تبقى من نطاق أنشطة المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعند الاستفسار، أبلغت الأمانة العامة للجنة، إضافةً إلى ذلك، أن جميع جوانب نطاق المشروع الأخرى التي وافقت عليه الجمعية العامة، قد أنجزت أو أنها ستُنجز بحلول أواخر عام ٢٠١٦، باستثناء أعمال تجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة (انظر الفرع الخامس أدناه).

اضطلاع مكتب خدمات الدعم المركزية بإدارة الأنشطة المتبقية  
٢٦ - يشير الأمين العام إلى أن الخبرات التقنية والفنية التي اكتسبها موظفو المخطط العام لتجديد مباني المقر قد احتُفظ بها، في إطار التخطيط لتعاقب الموظفين، وذلك بنقلهم لتكملة ملاك الموظفين العاملين في مكتب خدمات الدعم المركزية من أجل إنجاز ما تبقى من أعمال المشروع (A/70/343، الفقرة ٢٤). غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الأمين العام لا يقدم في تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر معلومات عن عدد الموظفين الذين احتفظ بهم مكتب خدمات الدعم المركزية من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت بأنه لن يُحتفظ من فريق المشروع إلا بموظف واحد، أو موظفين على الأكثر، وبجزء من أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر عند إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، للاضطلاع بالأنشطة المتبقية (A/69/529، الفقرة ٢٦). غير أن اللجنة تلاحظ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن ما مجموعه ثمانية موظفين، ثلاثة موظفين منهم متعاقدون و ٢٠ موظفا خبراء استشاريون، قد احتُفظ بهم من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بتكلفة تقدر بمبلغ ٢,٧٦ مليون دولار (A/70/5 (Vol. V)، الفرع جيم، الفقرة ٣٠). وعند الاستفسار، أبلغت الأمانة العامة اللجنة أنه على الرغم من التعاقد مع الخبراء الاستشاريين العشرين المحتفظ بهم من شركة إدارة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن البعض منهم لا يعمل إلا على أساس عدم التفرغ (أي ما يعادل عمل ١٤ خبيراً استشارياً على أساس التفرغ) وذلك في المجالات التالية: خبير واحد في تقدير التكاليف، و خمسة خبراء في إدارة المشروع، و أربعة خبراء في إدارة التكاليف و أربعة خبراء في إدارة الوثائق. وعند الاستفسار، أبلغ المجلس اللجنة أيضاً أن الإدارة قد وافقت المجلس بالمعلومات المتعلقة بذلك في وقت كان متأخراً لإدراجها في عملية إذنه بإصدار تقريره عن مراجعة الحسابات وأن الأعمال التي يضطلع بها الخبراء الاستشاريون بالفعل (بتكلفة إجمالية قدرها ١,٧٦ مليون دولار بالنسبة للعقود المنتهية في أواخر ٢٠١٥) لم تخضع حساباتها بعد للمراجعة. ويلاحظ المجلس أن التعاقد مع الموظفين المذكورين أعلاه يسهمون في زيادة الموارد المتخصصة المتاحة لمكتب خدمات الدعم المركزية للانتهاء من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٨ - وإثر مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن عقد الخبراء الاستشاريين العشرين الحالي من المقرر أن تنتهي صلاحيته بحلول أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. غير أن من المتوقع أن الموارد من الموظفين المستمدة من شركة إدارة المشروع قد تكون ضرورية لدعم مكتب خدمات الدعم المركزية في تنفيذ الأنشطة المتبقية إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٥١ أدناه عن هذه الأنشطة بتفصيل). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاختلاف الشاسع في العدد المقدر للموظفين الذين احتفظ بهم مكتب خدمات الدعم المركزية مقابل عددهم الفعلي، إضافة إلى فترة عقودهم الممددة إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على النحو المتوقع حالياً. وتأمل اللجنة أن يوافي الأمين العام الجمعية العامة بمعلومات مفصلة عن عدد جميع موظفي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومهامهم وتكاليفهم وتمويل وظائفهم، بمن فيهم الموظفون والمتعاقدون والخبراء الاستشاريين الذين سيلزمون لدعم مكتب خدمات الدعم المركزية إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقت نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر.

## عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت

## زيادة تأخر الجدول الزمني للهدم

٢٩ - تذكر اللجنة الاستشارية أنها سبق أن أشارت، عند نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر للأمين العام، إلى أن التأخير المقترح في إنجاز عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت الذي هو أواخر عام ٢٠١٥، وهيئة المناظر الطبيعية للموقع بعد ذلك التاريخ يشكل مزيداً من التأخير مقارنةً بالجدول الزمني الوارد ذكره في استكمال تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الحادي عشر (انظر A/69/529، الفقرتان ٢٧ و ٢٨). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر أن مشروع الهدم سيتأخر مرة أخرى، بموعد بدء متوقع حُدّد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وموعد الإنجاز في أوائل عام ٢٠١٦، تليهما أعمال هيئة المناظر الطبيعية المقرر إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وذلك رهناً بنجاح المفاوضات من أجل التعاقد مع المورد الذي سيقع عليه الاختيار (A/70/343، الفقرة ١٥).

٣٠ - وطلبت اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة موافقتها بالمبررات التي استندت إليها في اتخاذها قرار مواصلة تأخير عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعد المناقشة العامة للجمعية العامة، ولكنها لم تتلق ردوداً مرضية على ذلك. وعند الاستفسار، أُبلغت أن الأمانة العامة تعتبر الجدول الزمني المقرر لهدم المبنى على النحو المقدم في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر متماشياً مع ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف (الجزء الثامن، الفقرة ١٠). ولا تعتبر اللجنة الاستشارية أن مواصلة تأخير الجدول الزمني المقرر لهدم مبنى المرج الشمالي المؤقت على النحو المقدم في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر تتماشى مع ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩. وتلاحظ اللجنة مع القلق أن عملية هدم المبنى المؤقت، وهو عمل يندرج في نطاق المخطط العام لتحديد مباني المقر، قد تكرر تأخيرها. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد دعمها لعملية تفكيك وإزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت في الوقت المناسب، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف. وترى اللجنة أن على الأمين العام أن ينفذ قرار الجمعية دون مزيد من التأخير.

٣١ - ويشير الأمين العام إلى أنه حتى تاريخ إعداد تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر، كانت أعمال التخطيط لهدم المبنى وإزالته جارية، وأن طلب عروض قد صدر للبائعين. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن عقداً واحداً قد مُنح لهدم مبنى المرج الشمالي المؤقت، وهيئة

المناظر الطبيعية للمرج الشمالي<sup>(٨)</sup>. وستنأط بالمقاول الذي يقع عليه الاختيار مهمة تعبئة الأعمال التحضيرية لعملية الهدم في الفترة من أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك تركيب وسائل الحماية الضرورية لسلامة الموظفين والأعمال الفنية التابعة للأمم المتحدة. وخلال هذه الفترة، ستُنقل الإدارات والمكاتب التي تشغل حاليا أماكن عمل في المبنى إلى أماكن أخرى<sup>(٩)</sup>. وسيُشرع في عملية الهدم الفعلي للمبنى في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإذا كانت اللجنة تلاحظ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن جدولا زمنيا لإنجاز ذلك سبق أن قُدر بـ ١٠ أشهر (سبعة أشهر لعملية الهدم و ثلاثة أشهر لأعمال تهيئة المناظر الطبيعية (A/70/5 (Vol. V)، الجدول ٨) فإنها تلاحظ أيضا أن هذه المعلومات غير متاحة في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر.

٣٢ - وفيما يتعلق بخطط تهيئة المناظر الطبيعية للمرج الشمالي، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه بعد إنجاز عملية هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت، فإن من شأن تهيئة المناظر الطبيعية للموقع أن تعيد للمرج الشمالي الهيئة التي كان عليها قبل بدء المخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن شأن ذلك أن يستتبع نقل التربة وإعادة غرس العشب والأشجار وإعادة نصب الهدايا الموجود في خارجه وإعادة مد الممرات وتركيب الإنارة.

٣٣ - وتطلب اللجنة الاستشارية تقديم معلومات عن الجدول الزمني ونطاق أعمال هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت الدقيقين وأعمال تهيئة المناظر الطبيعية للموقع التي ستجري في وقت لاحق، على النحو المحدد في العقد الممنوح، إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر.

#### الزيادة في تكلفة الهدم

٣٤ - استفسرت اللجنة الاستشارية عن احتمال أن تترتب عن التأخير في هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت آثار في التكلفة، وأُبلغت بأنه من غير المتوقع أن تنجم عن البدء المقترح

(٨) أشارت الأمانة العامة في عام ٢٠١٤ إلى أنه ستُنفَّذ عمليتان منفصلتان لطلب تقديم العطاءات تخصان أعمال الهدم وتهيئة المناظر الطبيعية، وذلك امتثالا لعمليات الشراء وإجراءاته المعمول بها (A/69/529)، الفقرة ٢٧).

(٩) أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مبنى المرج الشمالي يضم حاليا مكاتب عمل وفصولا دراسية وأماكن تخزين. وتشغل المكاتب والإدارات التالية أماكن عمل في المبنى: المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية (الفريق المعني بنشر نظام أوموفا في المقر)، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب شؤون نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة السبعين، استُخدمت أماكن العمل الموجودة في المبنى لغرض مركز لوسائط الإعلام وعقد الاجتماعات وكأماكن احتياطية لعقد الاجتماعات.

للهدم في أواخر عام ٢٠١٥ أي آثار في التكلفة عدا الآثار الناتجة عن تقلبات السوق الطفيفة المحتملة التي تتعلق بقطاع البناء في المدينة المضيفة.

٣٥ - وبخصوص الزيادة في تكلفة الهدم من ١,٩ إلى ١٥,٤ مليون دولار التي أبلغ عنها مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ١٠ (أ) أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المعلومة لم تقدّم في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر. وبدلاً من ذلك، يشير الأمين العام في هذا التقرير إلى أنه، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لم تكن هناك زيادة متوقعة في الميزانية العامة للمشروع، وأنه لم يكن من المتوقع حينئذ حدوث زيادات محتملة في تكاليف المشروع أو تغييرات في حجم الأعمال أو نطاقها (A/70/343)، الفقرتان ٧١ و ٧٩). وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، أنه إذا كانت تكلفة الهدم الأولية البالغة ١,٩ مليون دولار قيمت استناداً إلى افتراضات عامة في مرحلة مبكرة والمعلومات المتاحة آنذاك، فقد حددت التكلفة المتوقعة النهائية في وقت لاحق بناء على التصميم الموضوع، مع أخذ معلومات إضافية في الاعتبار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام كان ينبغي أن يتضمن معلومات عن التغييرات الكبيرة في التكاليف التي تتعلق بالأنشطة الداخلة في نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، فضلاً عن معلومات عن الكيفية التي يتم بها استيعاب هذه التغييرات في الميزانية المعتمدة.

٣٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه وفقاً لما ذكره الأمين العام، لا يوجد أي أثر على ميزانية المشروع لأن الزيادة التقديرية المنقحة في التكلفة تظل في حدود تكاليف التشييد الإجمالية. وطلبت اللجنة توضيحاً بشأن عناصر المشروع التي خفضت تكاليفها من أجل استيعاب الزيادة في تكلفة الهدم، غير أنها أبلغت، بدلاً من ذلك، بأن الميزانية الحالية تغطي تكلفة الهدم بشكل تام وأن الفرق قد تم استيعابه باستخدام الأرصدة المتبقية العامة الناتجة عن خفض تكاليف مختلفة لأنشطة التشييد الجارية. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة غير كافية، وتطلب تقديم المعلومات ذات الصلة إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر.

٣٧ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضاً عما إذا كان بعض الزيادة في التكلفة يمكن أن يعزى إلى احتمال قيام المقاول بأشغال خارج أوقات العمل الاعتيادية للتقليل إلى أدنى حد من أثر الضوضاء، من حيث تعطيل الأنشطة في المباني الأخرى. وأبلغت اللجنة بما يلي: (أ) سيجري هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت خلال ساعات البناء الاعتيادية، بوصف ذلك إجراء يرمي إلى تحقيق وفورات في التكاليف، وكذلك للائتمثال لأنظمة المدينة المضيفة فيما يتعلق بالضوضاء الناجمة عن أعمال البناء بعد ساعات العمل الاعتيادية؛ (ب) لا تتوقع

الأمانة العامة أن تؤثر أعمال الهدم في اجتماعات الجمعية العامة، بالنظر إلى بُعد مبنى المرج الشمالي عن مرافق المؤتمرات في مبنيي الجمعية العامة والمؤتمرات، ولأن هياكل مبنى المرج الشمالي والمباني الأخرى في المجمع غير مترابطة؛ (ج) ستتخذ الأمانة العامة إجراءات للتصدي لأي إزعاج يحدث بالفعل بسبب الضوضاء، وتشير إلى أن أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر تم توقيفها في بعض الأحيان عندما كان لها أثر على الاجتماعات الجارية.

٣٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا معلومات من مجلس مراجعي الحسابات، فأبلغت بأنه يظل من غير الواضح للمجلس سبب ترك تنقيح التقدير الأولي للتكلفة حتى عام ٢٠١٥ على الرغم من أنه كان بالإمكان أخذ العوامل الرئيسية المؤدية إلى الزيادة في التقدير في الاعتبار في وقت أبكر. وأثار المجلس مرارا وتكرارا شواغل بشأن النهج الذي تتبعه الإدارة في التنبؤ بالتكاليف (انظر الفقرات ٩-١٢ أعلاه). وفيما يتعلق بمعقولية الزيادة المقدرة في التكلفة، أبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن المجلس استعان بخدمات مهندس مدني في فريقه لتقديم المشورة بشأن معقولية التكلفة المقدرة لأعمال الهدم. وعلى الرغم من أن المهندس المدني لم يحدد أي شواغل كبيرة بشأن التكلفة المقدرة الإجمالية، كان من الصعب الوصول إلى استنتاجات قاطعة لأن المواصفات المفصلة الواردة في العقد غير متاحة.

#### الأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨

٣٩ - تشمل الأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨ إعادة تشكيل المدخلين الشمالي والجنوبي لممر الخدمات من أجل توفير مكان لإنشاء منطقة تحميل على مستوى الشارع ٤٨، وإعادة النظر في أنماط حركة المرور في الشارع ٤٢ (A/70/343)، الفقرة ١٧ (ج)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨ تشكل عنصرا آخر من عناصر مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر تم تأخيرها. وتشير اللجنة إلى: (أ) أن الأمين العام أوضح في آذار/مارس ٢٠١٤ أنه من المقرر إنهاء الأعمال بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (أرجئ من عام ٢٠١٤)، وأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر توقع، حينئذٍ، الحصول على التراخيص اللازمة من المدينة المضيفة في غضون أشهر قليلة (A/68/797، الفقرة ٥ والجدول ١)؛ (ب) أن الأمين العام توقع، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تبدأ الأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨ في أوائل عام ٢٠١٥ وأن تنجز في أواخر عام ٢٠١٦ (A/69/360، الجدول ٢).

٤٠ - ووفقا لما ذكره الأمين العام، وبعد التقدير الحالي الوارد في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر، من المقرر أن تبدأ أعمال التشييد المتبقية ذات الصلة بالأمن في الشارعين ٤٢

و ٤٨، رهنا بنجاح المفاوضات من أجل التعاقد مع البائع المفضل، في أواخر عام ٢٠١٥ وأن تنتهي في أواخر عام ٢٠١٦ (A/70/343)، الفقرتان ١٣ و ١٧ (ج). وعلاوة على ذلك، فالأعمال، التي ستتطلب ما يصل إلى ١٢ شهرا من الوقت المخصص للتشييد، لا يمكن أن تبدأ إلا بعد إصدار المدينة المضيضة للتراخيص اللازمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن الأمانة العامة نقحت افتراضها السابق المتعلق بمدة الأعمال من ١٨ إلى ١٢ شهرا، الأمر الذي لم يفسر في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر. وتشير اللجنة إلى توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر، معلومات ومبررات واضحة فيما يتعلق بإنجاز الأعمال ذات الصلة بالشارعين ٤٢ و ٤٨ (A/69/529)، الفقرة ٣٦). وتطلب اللجنة الاستشارية بأن تُقدم للجمعية العامة المعلومات ذات الصلة لدى نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر.

٤١ - وفيما يتعلق بعملية إصدار تراخيص الأعمال، أبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الخامسة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ تشير إلى أن إدارة النقل في المدينة المضيضة قامت، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بإصدار "تصريح بعدم وجود مشاكل" يكمل استعراضها لبيان التقييم البيئي للأعمال المتعلقة بالأمن في المنطقة المحيطة<sup>(١٠)</sup>. ووفقا لإجراءات المدينة المضيضة، يتولى البائع الذي يضطلع بأعمال التشييد مسؤولية تقديم طلبات الحصول على التراخيص (انظر أيضا الفقرة ٣٩ (أ) أعلاه). ومع ذلك، أبلغت اللجنة بأن عملية الشراء من أجل اختيار بائع للاضطلاع بالأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨ جارية، وأن العملية العادية المتصلة بطلب تراخيص البناء ستبدأ حال اختيار الأمانة العامة لبائع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه رغم اكتمال استعراض السلطات المختصة للبلد المضيف للأعمال المتعلقة بالأمن في الشارعين ٤٢ و ٤٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ظلت عملية الشراء الرامية إلى اختيار الأمانة العامة للبائع جارية حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في ظل التأخر المستمر في الأعمال ذات الصلة. وتطلب اللجنة تقديم معلومات عن آخر التطورات في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر. وتوصي اللجنة بأن

(١٠) أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه في عام ٢٠١٣، أثناء تخطيط الأعمال المتعلقة بالأمن، أبلغت المدينة المضيضة الأمانة العامة بضرورة إخضاع التغييرات المطلوبة في تدفق حركة المرور في الشارعين ٤٢ و ٤٨ لاستعراضين منفصلين (يتعلق الاستعراض الأول بالأثر البيئي فيما ينطوي الاستعراض الثاني على إجراء جلسة استماع عامة). وفور إنجاز هذين الاستعراضين في عام ٢٠١٤، أحيلت التغييرات المقترحة إلى إدارة النقل بالمدينة المضيضة.

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الانتهاء من عملية الشراء في الوقت المناسب وإنجاز الأعمال قبل نهاية عام ٢٠١٦.

## رابعاً - احتياجات المشروع والحالة المالية والتكاليف المرتبطة بالمشروع

تمويل المشروع ونفقاته

٤٢ - على النحو المبين في الجدول ٢ من التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر، نقح الأمين العام تقديرات التكاليف لإنجاز مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر لتصبح ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار، مقارنة بالتقديرات البالغة ٢ ٢١٥ مليون دولار الواردة في تقريره السابق (A/69/360، الجدول ٣). وهو يشير إلى أن الانخفاض البالغ ٦٤,٦ مليون دولار يمثل النتيجة الصافية لما يلي: (أ) انخفاض قدره ٦٥ مليون دولار يُعزى إلى استثناء مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي من نطاق المشروع، حسب ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف؛ (ب) زيادة قدرها ٠,٤ مليون دولار من التبرعات الواردة منذ التقرير المرحلي السابق (A/70/343، الجدول ٢، الحاشية). ويتألف التمويل الإجمالي المعتمد البالغ ٢ ١٥٠,٤ مما يلي:

(أ) الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي البالغ قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار (للاطلاع على التفاصيل والتغيرات التي طرأت، انظر الوثيقة A/69/529، الفقرة ٤٠ (أ) والحواشي ٦-٨)؛

(ب) الهبات البالغ قدرها ١٤,٣ مليون دولار، وتشمل مبلغ ٠,٤ مليون دولار تم تلقيه منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السابق؛

(ج) إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول للمخطط العام البالغ قدرها ١٥٩,٤ مليون دولار؛

(د) التمويل البالغ قدره ١٠٠ مليون دولار المخصص لتعزيز النظم الأمنية من جانب البلد المضيف.

٤٣ - وفي ظل تكلفة نهائية متوقعة قدرها ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار (انظر أيضاً الفقرة ٤٩ أدناه)، مقارنةً بالميزانية الأصلية المعتمدة البالغ قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار إضافةً إلى التبرعات التي بلغ مجموعها ١١٤,٣ مليون دولار، يذكر الأمين العام أن المشروع أفضى إلى تجاوز للتكاليف بمبلغ ١٥٩,٤ مليون دولار، أو بنسبة ٨ في المائة (A/70/343)،

الفقرة ٧٤).<sup>(١١)</sup> ويذكر الأمين العام أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لا توجد زيادة متوقعة في مجمل ميزانية المشروع (المرجع نفسه، الفقرتان ٧١ و ٨٠).

٤٤ - ويشير الأمين العام إلى أن التمويل البالغ قدره ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار استُخدم بالكامل في أنشطة التجديد بما يتيح تلبية الالتزامات التعاقدية عندما تصبح مستحقة الدفع. وعلاوةً على ذلك، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بلغت النفقات التراكمية المتكبدة ما قدره ٢ ١٣٧,٩ مليون دولار، مما يعني أن نسبة ٩٩,٤ في المائة من التكاليف المقدرة للإيجاز قد تم إنفاقها والدخول في التزامات بها (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٣ و ٧٨). ولدى الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية أن النفقات التي جرى تكبدها في وقت إجراءات مراجعة الحسابات كانت على النحو التالي:

(أ) الالتزامات الفعلية: ٢ ١٤٤,٨٤٩ مليون دولار (٩٩ في المائة من الميزانية وسلطة الدخول في التزامات)؛

(ب) مجموع النفقات/الالتزامات: ٢ ١٤٢,٩٧ مليون دولار (٩٩ في المائة من الميزانية وسلطة الدخول في التزامات)؛

(ج) مجموع الصرفيات: ٢ ٠١١,٧٢ مليون دولار (٩٤ في المائة من الميزانية وسلطة الدخول في التزامات).

٤٥ - ويتضمن الجدول ٣ في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر معلومات عن آخر حالة نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر واحتياجاته المتبقية إلى حين إتمام المشروع. ويبين الجدول أن تقديرات احتياجات المشروع للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى إتمام المشروع تبلغ ٥٥,٤ مليون دولار، أو مبلغاً صافياً قدره ١٢,٥ مليون دولار بعد خصم الوفورات البالغ قدرها ٤٢,٩ مليون دولار المتأتية من إلغاء التزامات. ويذكر الأمين العام أن الاحتياجات المقدرة ترتبط بأنشطة ما بعد مرحلة التجديد والترتيبات المؤقتة لمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي، وبإغلاق جميع العقود المتبقية وتسوياتها النهائية (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٩ و ٨٠). ونظراً لأن الأمين العام لا يقدم توزيعاً مفصلاً للتقدير البالغ ٥٥,٤ مليون دولار للأنشطة المتبقية، فإنه من غير الواضح للجنة الاستشارية كيف يرتبط هذا المبلغ بالاحتياج البالغ ٤٩ مليون دولار للأنشطة المتبقية على النحو الذي يذكره مجلس

(١١) يبلغ الآن مجموع تجاوزات التكاليف التي حسبها مجلس مراجعي الحسابات ٣١٤ مليون دولار (١٦ في المائة)، بما في ذلك تجاوز لتكلفة التشييد بمبلغ قدره ١٥٩ مليون دولار، أي ما يعادل ٨ في المائة من الميزانية المعتمدة (A/70/5 (Vol. V)، الفرع باء، الفقرة ١٠).

مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ٨ أعلاه). وعلاوةً على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الاحتياج المتعلق بالترتيبات المؤقتة المتصلة بالمهام في مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي ليس متضمناً في تقديرات التكاليف في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر، ولكنه مدرج الآن في تقديرات الاحتياجات المتصلة بالأنشطة المتبقية في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر (انظر الفقرة ١١ (ب) أعلاه). ومن ثم تطلب اللجنة أن تقدّم إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر المعلومات المتعلقة بآخر النفقات/الالتزامات والصرفيات للمشروع، والتوزيع المفصل للاحتياجات المتعلقة بالأنشطة المتبقية إلى حين إنجاز المشروع، والوفورات المحتملة المتوقعة من إغلاق العقود. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر معلومات مستكملة يحدث بها المعلومات الواردة أعلاه.

٤٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان مبلغ ٠,٤ مليون دولار من الأنصبة المقررة لا يزال غير مسدد للمخطط العام عن عام ٢٠١١ وفترات سابقة. أما التبرعات، فقد تم دفعها بالكامل (A/70/343، الفقرة ٧٦). وفيما يتعلق بالفائدة المستحقة على رصيد أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر، فمن المتوقع أن تبلغ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ١١٤,٤ مليون دولار. ويجري، وفقاً للجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، إضافة رصيد الإيرادات من الفوائد حتى نهاية عام ٢٠١٥، واحتياطي رأس المال المتداول البالغ ٤٥ مليون دولار، إلى الرصيد النقدي المتبقي للاحتياجات المتبقية السارية للمخطط العام لتجديد مباني المقر (المرجع نفسه، الفقرة ٧٧).

#### التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي

٤٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن إجمالي النفقات المتصلة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع يبلغ ٣٠٠ ٧٤٠ ١٣٩ دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مقارنةً بالتقديرات البالغة ٢٠٠ ٨١٢ ١٣٩ دولار الواردة في التقرير المرحلي الثاني عشر (A/69/360، الجدول ٧)، بما يمثل انخفاضاً قدره ٧١ ٧٠٠ دولار (A/70/343، الجدول ٤). ويشير الأمين العام إلى أنه لا يتوقع تكبد أي نفقات أخرى تتصل بالتكاليف المرتبطة بالمشروع بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥. وعلى النحو المشار إليه في الجدول ٤ من التقرير (المرجع السابق)، فإن الانخفاض البالغ ٧٠٠ ٧١ دولار نجم عن انخفاض النفقات (٧١ ٣٠٠ دولار) المتكبدة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة في مكتب خدمات الدعم المركزية وزيادة الوفورات (٤٠٠ دولار) المتأتية من إلغاء التزامات في إطار إدارة شؤون السلامة والأمن. ويشير الأمين العام إلى أن هذه المبالغ ستُدرج في رصيد الأموال المتبقية التي ينبغي إرجاعها إلى الدول الأعضاء (النظر الفقرة ٥٢ أدناه).

٤٨ - وتبلغ التكلفة النهائية لمركز البيانات الثانوي (بعد خصم الوفورات المتأتبة من إلغاء التزامات) ما قدره ١٩,٣ مليون دولار (مؤل مبلغ ٤,٢ ملايين دولار منه من حساب دعم عمليات حفظ السلام، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦٩/٦٣ و ٢٢٨/٦٤). ومن ثم، يبلغ مجموع الاحتياجات لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع (١٣٩,٧ مليون دولار) وتكاليف مركز البيانات الثانوي (١٩,٣ مليون دولار) ما مقداره ١٥٩ مليون دولار (A/70/343)، الفقرة ٨٤).

#### الاحتياجات الموحدة للمشروع

٤٩ - مقارنة بمبلغ ٢ ٣٠٤,٨ مليون دولار الذي ذكره الأمين العام في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر (A/69/360، الجدول ٦) ولاحظته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف (انظر أيضاً الفقرة ٤٣ أعلاه)، تقدّر الاحتياجات الموحدة للمشروع حالياً بمبلغ ٢ ٣٠٩,٤ مليون دولار (A/70/343، الجدول ٥)، تتألف مما يلي:

- (أ) المشروع إضافة إلى تعزيز النظم الأمنية (٤,١٥٠ مليون دولار)، بما يمثل زيادة قدرها ٠,٤ مليون دولار في التبرعات (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه)؛
- (ب) التكاليف المرتبطة بالمشروع (١٣٩,٧ مليون دولار)، بما يمثل انخفاضاً قدره ٠,١ مليون دولار (رقم تقريبي) (انظر الفقرة ٤٧ أعلاه)؛
- (ج) مركز البيانات الثانوي (١٩,٣ مليون دولار)، بما في ذلك مبلغ ٤,٢ ملايين دولار الممول من حساب الدعم (انظر الفقرة ٩ والحاوية ١ أعلاه).

#### التقارير المقبلة المتعلقة بالمشروع والوفورات المحتملة

٥٠ - يشير الأمين العام إلى أن تقريره المرحلي السنوي الرابع عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر سيُقدّم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين. ومن المتوقع إنجاز عمليات الإغلاق المالي للمشروع بعد الانتهاء من إنجاز الأنشطة المتبقية بعد مرحلة التجديد، وتسديد آخر المدفوعات للبايعين؛ وعلى إثر ذلك، سيقدّم الأمين العام تقريراً نهائياً إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين (A/70/343)، الفقرة ٨٧).

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية استناداً إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن التكاليف النهائية وأي وفورات متحققة لن تصبح معروفة إلا حين إغلاق جميع العقود وإنجاز كل

الأعمال (A/70/5 (Vol. V)، الفرع بء، الفقرة ١٧)<sup>(١٢)</sup>. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بالجدول الزمني لإغلاق عقود المخطط العام المتبقية نهائياً على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بأنشطة التجديد، من المتوقع أن تنجز الشركة المشرفة على إدارة أعمال التشييد ما تبقى من بنود في قائمة العيوب الطفيفة وتجري الاختبارات اللازمة قبل التسليم بحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيعقب إنجاز تلك الأعمال المتبقية استلام الوثائق المطلوبة واستعراضها وإكمالها. وسيتيح القيام بهذه الخطوة، في المقابل، بدء أنشطة إغلاق المخطط العام، بما في ذلك صرف القسط الأخير من المدفوعات المتخلدة بالذمة فيما يتعلق بالمتعاقدين التجاريين، وإيداع آخر الفواتير ودفعها، وتسوية الحسابات وإغلاقها بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٧؛

(ب) من المتوقع إغلاق العقود الجارية حالياً فيما يتصل بأعمال ما بعد التجديد بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٧، بعد الانتهاء من الأعمال الأساسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(ج) من المتوقع إغلاق العقود المبرمة مع المهندسين المعماريين المقيدين في السجلات والخبراء الاستشاريين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٥٢ - ولم يقف المجلس على أي دليل يبين أن الإدارة قد نظرت في إعادة الفوائد المستقبلية إلى الدول الأعضاء (المرجع نفسه، الفقرة ١٨؛ انظر توصية المجلس في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقريره). وأشار الأمين العام إلى أن المبالغ سترد، في حالة تبقي رصيد من الأموال المخصصة للمشروع والتكاليف المرتبطة به، في البيانات المالية النهائية، وسيُدرج في التقرير النهائي للأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر مقترح بالكيفية التي يمكن بها إعادة هذه المبالغ إلى الدول الأعضاء (A/70/343، الفقرة ٨٧؛ انظر أيضاً الفقرة ٤٧ أعلاه بشأن خفض مبلغ ٧١ ٧٠٠ دولار في إطار التكاليف المرتبطة بالمشروع).

(١٢) في آذار/مارس ٢٠١٣، حدد مجلس مراجعي الحسابات ما يقدر بمبلغ ٢٠ مليون دولار من أموال الطوارئ غير المبلغ عنها المتأتبة عن الالتزامات غير المستخدمة (أي الوفورات). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدرت الإدارة تحقيق وفورات تراكمية قدرها ٣٩,٥ مليون دولار من التزاماتها المبرمة مع المقاول الرئيسي. وتندرج تلك الوفورات ضمن مبلغ قدره ١٥١,٢ مليون دولار يمثل "الوفورات المحققة نتيجة إلغاء التزامات الفترات السابقة" الواردة في التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام (A/69/360، الجدول ٤)، ويعاد توظيفها لتغطية تكاليف المشروع الناشئة عن تعجيل الأعمال وتغيير الطلبات (A/70/5 (Vol.V)، الفرع بء، الفقرة ١٧).

## خامسا - مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي

٥٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد التزامها بتحديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يعرض على الجمعية العامة مقترحات مستقبلية بشأن تجديد هذين المبنىين في مشروعين منفصلين خارج نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر عن طريق الإجراءات المقررة، لتنظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها (القرار ٢٧٤/٦٩ ألف، الفقرة ١٤).

٥٤ - وفي القرار نفسه، أشارت الجمعية العامة إلى الفقرة ١٢ من الجزء الرابع من قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، وطلبت إلى الأمين العام الدخول في محادثات رفيعة المستوى مع سلطات المدينة المضيفة بهدف معالجة الشواغل الأمنية غير المحسومة في ما يتعلق بمكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، والإبلاغ عن هذه المسألة في سياق التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر. وأشار في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر إلى أن الأمانة العامة، ردا على طلب الجمعية، واصلت جهودها من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها المدينة المضيفة بهدف التخفيف من حدة الشواغل الأمنية على طول الشارع ٤٢. ويشير الأمين العام إلى أنه لم يحرز أي تقدم إضافي بشأن هذه المسألة في وقت تقديم تقريره (A/70/343، الفقرة ٥٩).

### التدابير المؤقتة المتعلقة بمهام المبنىين

٥٥ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف إلى الفقرتين ٦٤ و ٧٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/69/529)، وطلبت إلى الأمين العام أن يعرض عليها، في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر، التدابير المتخذة إضافة إلى تلك المتوخاة من أجل نقل المهام المضطلع بها حاليا في مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي.

٥٦ - وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام إلى أنه أبلغ الجمعية العامة في الفقرة ٧٧ من التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر (A/69/360) بأنه يعتزم السعي لاتخاذ تدابير مؤقتة من أجل نقل المهام المضطلع بها في كلا المبنىين على النحو الذي من شأنه الحفاظ على الحد الأدنى من القدرات الوظيفية من أجل تأمين وحماية موظفي المنظمة وضمان استمرارية أداء المهام. ووفقا لذلك، بدأت الأمانة العامة، في أوائل عام ٢٠١٥، عملية التخطيط والبناء الرامية إلى نقل بعض المهام المضطلع بها حاليا في هذين المبنىين بأكثر السبل كفاءة من حيث التكلفة وإلى الحد من إشغال مبنى المكتبة، على النحو الذي أوصت به إدارة السلامة والأمن (A/70/343، الفقرة ٦٢).

٥٧ - ويبيّن الأمين العام أن الإشغال المحدود لمبنى المكتبة يُفسّر بأنه يتمثل في وجود محدود للموظفين على الجانب الشمالي من المبنى، مع اقتصار الجانب الجنوبي على الاستخدامات التي لا تتضمن وجود موظفين، من قبيل تخزين المعدات والمواد التابعة للمكتبة. ويجول الإشغال المحدود دون استخدام قاعة المحاضرات، والتجمعات الكبيرة في سقيفة المكتبة بالطابق الرابع من المبنى (المرجع السابق، الفقرة ٦٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة السلامة والأمن تؤكد أنه لم يحدث أي تغيير على تقييمها المتعلق بكيفية شغل مبنى المكتبة وفقاً لمفهوم "الإشغال المحدود".

٥٨ - وتعرض المعلومات المتعلقة بنقل بعض المهام التي يضطلع بها مبنى الملحق الجنوبي في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ من التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر، بما في ذلك (أ) نقل غرف الدرس وبعض المكاتب إلى حيز الطابق السفلي الثالث (أسفل مبنى المرج الشمالي المؤقت)؛ (ب) ونقل قاعة استراحة المترجمين الشفويين والحيز متاح لهم إلى الطابق ١٥ من مبنى الأمانة العامة؛ (ج) وبعد إغلاق الكافيتريا الرئيسية في تموز/يوليه ٢٠١٥، وُضعت ترتيبات بديلة لتقديم خدمات الطعام موضع التنفيذ، تتمثل فيما يلي: '١' إعادة إنشاء خدمات الطعام في الجناح الجنوبي من الطابق الرابع لمبنى المؤتمرات (في الموقع السابق لمقهى الموظفين)؛ '٢' وإنشاء خدمة لاستلام الوجبات المعدة للتناول في الخارج في الطابق السفلي الأول من مبنى الأمانة العامة (في المنطقة التي كانت تشغلها سابقاً الخدمة البريدية)؛ '٣' وإنشاء خدمة تقديم الطلبات عبر الإنترنت ثم استلامها وتناول القهوة والوجبات الخفيفة في الطرف الشمالي من مبنى الأمانة العامة.

٥٩ - ووفق الأمين العام تُقدّر تكلفة الترتيبات المؤقتة المتعلقة بمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي بمبلغ ١٤ مليون دولار، وقد تمت تغطية هذه التكلفة بالكامل ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر الفقرة ١١ (ب) أعلاه). وشملت التكلفة المقدرة البالغة ١٤ مليون دولار ٥ ملايين دولار مرافق بديلة لتقديم خدمات الطعام، و ٤ ملايين دولار لإعادة تشكيل مبنى المكتبة، و ٥ ملايين دولار لإنشاء غرف درس واستراحة في الطابق الثالث السفلي (A/70/343، الفقرة ٦٧).

## سادسا - توصية

٦٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بالتقرير المرحلي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343)، في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٨٨ من ذلك التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام، آخذة في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.